الحرب بين الأكراد وتركيا
هل تظل في سياقها التقليدي؟

■ حميدي العبدالله

من المعروف أنّ ثمة مواجهة مسلحة تدور بين أكراد تركيا والجيش التركي، وأنّ عمر هذه المواجهة حوالى أربعة عقود.

ومعروف أيضاً أنّ هذه المواجهة تسبّبت بخسائر فادحة اقتصادية وبشرية، وقد وظف حزب العدالة والتنمية، عندما كان في المعارضة، هذه الخسائر للتحريض ضدّ الحرب والبحث عن حلّ سياسي للمسألة الكردية.

اليوم من جديد تندلع المواجهة المسلحة بين الجيش التركي وبين الأكراد بعد أن تخلى حزب العدالة والتنمية عن سياسة الانفتاح على الأكراد وتغليب الحلّ السياسي السلمي على المواجهة المسلحة. ويقدّر لهذه المواجهة أن تستمرّ سنين طويلة، مثلما استمرّت المواجهة السابقة حوالى أربعة عقود إذا لم ينشأ وضع داخل تركيا يرغم أحزابها وقواها الفاعلة على تبنّي سياسة جديدة في مواجهة المسألة الكردية.

لكن الأمر الأكثر أهمية في المواجهة الجديدة أنها تأتي في سياق إقليمي مختلف عما كانت عليه المواجهة في السابق بين الأكراد والجيش التركي، ويتميّز هذا السياق بمجموعة من السمات التي تصبّ في مصلحة الأكراد أكثر مما كانت عليه المواجهة في السابق، فالأكراد اليوم حصلوا على أسلحة كان من الصعب أن يحصلوا عليها قبل الاحتلال الأميركي للعراق واستيلاء الكثيرين على الجيش العراقي، ومنهم أكراد العراق، حيث ذهب جزء من أسلحة الجيش العراقي إلى مقاتلي حزب العمال الكردستاني، كما أنّ أكراد شمال العراق هم اليوم في وضع يؤهّلهم لتقديم دعم فعّال أكثر لأكراد تركيا، وعلى الرغم من مواقف مسعود البارزاني، إلا أنّ غالبية أكراد العراق استنكروا الهجمات التي شنّها الطيران التركي على مواقع وقواعد حزب العمال في جبال قنديل، وقد أدّى ردّ الفعل الشعبية إلى دفع بارزاني للتراجع عن مواقف كان قد أعلنها وبدا معها وكأنه مؤيد لعمليات الجيش التركي، كما أنذ أكراد سورية المنتشرين على مقطع طويل نسبياً من الحدود السورية التركية باتت لديهم قوة عسكرية يُعتدّ بها، وحصلوا على أسلحة من دول التحالف، إضافة إلى الأسلحة التي كانت في حوزتهم، مثلهم مثل الكثير من الجماعات المسلحة السورية، وبديهي أنّ هؤلاء المسلحين يشكلون قوة إسناد هامة ويمدّون مقاتلي حزب العمال داخل تركية بالأسلحة التي يحتاجونها لتصعيد قتالهم ضدّ الجيش والدرك التركي.

كما أنّ دول المنطقة، وتحديداً سورية والعراق، ليس لديها شيء تخسره، في حال قدّمت الدعم للأكراد في تركيا، رداً على دعم الحكومة التركية للجماعات الإرهابية المسلحة التي تحارب الجيشين السوري والعراقي.

بديهي أنه في ظلّ هذا الوضع الإقليمي فإنه من المنطقي ومن الطبيعي الاستنتاج بأنّ المواجهة المسلحة بين الأكراد والجيش التركي ستكون هذه المرة أقوى وأكثر فعالية مما كانت عليه في السابق، وهذا هو الذي يفسّر كثافة وتواتر الهجمات التي بدأ حزب العمال ينفذها ضدّ أهداف عسكرية في أكثر من محافظة من محافظات جنوب شرقي تركيا.

هل انتهى زمن الحروب في المنطقة...؟

■ سعد الله الخليل

رغم التباين الكبير بين خطابي الرئيس الأميركي باراك أوباما في الجامعة الاميركية في واشنطن، وكلمة الرئيس الإيراني حسن روحاني أمام مواطنين جنوب غرب طهران حول التفاهم النووي، ثمة تقاطعات واضحة لا يمكن تجاهلها في الرغبة بالسير في مناخات التهدئة والتسويات السلمية للملفات الإقليمية، كمفاعيل للاتفاق النووي الإيراني، وإنْ اختلفت الصياغات والمبرّرات وطريقة الاستعراض وفق ما تقتضيه الظروف والموجبات.

ضمن سعي أوباما إلى تسويق الاتفاق النووي الإيراني عوّل على ربط التاريخ بالحاضر، مستفيداً من رمزية الجامعة الأميركية في واشنطن والتي شهدت خطاباً تاريخياً للرئيس الأميركي الأسبق جون كنيدي عام 1963، أعلن حينها اتفاق حظر التجارب على الأسلحة النووية مع الاتحاد السوفياتي بعد فترة زمنية قصيرة من الاتفاق على الصواريخ الكوبية، ليوحي بأنّ التاريخ يعيد ذاته بضرورة إنهاء زمن الحروب خاصة بعد عودة الدفء إلى العلاقات مع كوبا، متهماً خصومه بتقوية إيران عبر تسويق عقلية الحروب وافتعال جولات معارك سمحت لطهران بإزاحة عدوّها التقليدي صدام حسين، بما يخالف الوقائع السياسية التي تؤكد بأنّ حروب صدام حسين وسياساته خلال عقود حملت المباركة الأميركية، وبالرغم من تزوير أوباما التاريخ الحديث الذي يدرك أنه لا يعني السواد الأعظم من الأميركيين عبر وصف حروب جورج بوش الابن مروّج مصطلح «محور الشرّ» خدمة لإيران، التي اعتبرها بوش قلب المحور، إلا أنه أقرّ بجوهر الاتفاق الذي أغلق أبواب الخيارات العسكرية ضدّ إيران إلى غير رجعة محذراً من التفكير بعدم رفع العقوبات والذي يعني عدم الاتفاق بحسب أوباما.

بالرغم من تكرار أوباما خلال السنوات الماضية بإنهاء الحروب في عهده الذي سجل أكبر موجة من الحروب العابرة للقارات ببصمات أميركية، فإنّ الخطاب الأخير امتاز بالوضوح ووضع الأمور في سياقاتها بدءاً من المصالح الأميركية، وانتهاء بالمعارضة «الإسرائيلية» للاتفاق والإقرار بالمكاسب المالية لطهران جراء التوقيع، وصراحة أوباما لم تأتِ من رغبة ذاتية بقول الحقيقة، بل تتويجاً لتفاهمات وتوافقات في السير بخطى إنهاء الحروب، تكشف تفاصيلها رويداً رويداً سواء من طهران أو الدوحة أو عُمان التي من المتوقع أن تلعب دوراً محورياً خلال الفترة المقبلة بما يشبه الدور الذي لعبته في تقريب وجهات النظر حيال الملف النووي الإيراني، وإنْ كان كلام وزير الخارجية الروسي في العاصمة الماليزية يوحي بتفاهمات في الجوهر، وخلاف في تفاصيل قد تدخل الشياطين إلى ملف مكافحة الإرهاب المثقل بالشياطين أصلاً، ما يعني أنّ حلّ الأزمة ليس قريباً إنما على سكة التفاهمات الإقليمية الدولية.

خطاب الرئيس الإيراني قدّم الإجابات الشافية وقال ما عجز أوباما عن قوله، حين أكد أنّ «إسرائيل» ارتعبت ثلاث مرات منذ انتصار الثورة الإسلامية في طهران، وما يعنيه سقوط الشاه حليف أميركا الأول في إيران، والثانية مواجهة الإيرانيين لحليف واشنطن الثاني صدام حسين في حرب السنوات الثماني، والمرة الثالثة بالتوصل إلى اتفاق فيينا بين طهران والسداسية الدولية، وهو ما يكشف جوهر التخوّف «الإسرائيلي» من الاتفاق الذي وضع إيران في مصاف الدول الكبرى، بعيداً عن تخريفات نتنياهو عن السلاح النووي.

وفيما تطوي الأطراف الكبرى صفحة حروبها تغرّد أنقرة وحيدة في سرب الحروب بحثاً عن حجّة والحُجاج عائدون، بإعلان وزير خارجيتها أنّ بلاده ستبدأ بمحاربة تنظيم «داعش» في الشمال السوري، بالتعاون مع الولايات المتحدة مستفيداً من زخم زيارة نظيره الأميركي جون كيري بما لا يتماشى مع توجهات أوباما بإنهاء الحروب، وهو ما يضع التصريحات التركية في سياق من سياقين: إما محاولة توريط أردوغان في معركة، تدرك واشنطن أنها خاسرة، أو رسالة تطمين للحليف السعودي للمضيّ بحربه في اليمن إلى حين إنضاج ظروف تسويتها.

حروب تطوى صفحتها وأخرى تلوح في الأفق ولو افتراضياً وعلى المنابر فيما تمضي سورية وحلفاؤها في رسم استراتيجياتهم للمنطقة وإدارة معاركها وفق متطلبات الواقع الميداني الذي يكشف يوماً بعد يوم صحة رؤيتها للأحداث والتطورات.

«توب نيوز»

تكسير الأمل

– في ساحات الحرب على الإرهاب ظواهر لا يمكن تركها.

– فساد وفوضى وعشوائية في الكهرباء وتقصير في رقابة الأسعار ومحسوبيات تنتشر معها الجريمة بلا عقاب.

– في سورية شكوى لأهالي جرحى من نقص العناية او لأسر المخطوفين، وفي لبنان شكوى من فشل مخجل في قضية النفايات، وفي العراق الرشاوى الخيالية، وفي مصر الاعتقالات العشوائية، وفي اليمن الجوع والفقر.

– هذه مظاهر على كلّ متعاط في الشأن العام أن ينتقدها ويفتح العين عليها.

– السؤال الأخلاقي والوطني هو عن الموقف من الحروب التي تخاض في هذه الدول وتقف فيها قوى سياسية ومجموعات مسلحة ودول من ورائهما لتخريب الأوطان وتفكيكها وتدميرها، فهل يجوز التغاضي عنها بذريعة الأوضاع السيئة والأخطاء ونقاط الضعف؟

– هل يجوز الحديث عن سقوط السياسة والسياسيين ومساواة من يدافعون عن بلدانهم إذا أخطأوا بمن يتآمرون عليها؟

– لماذا زرع اليأس وضرب الأمل ولحساب مَن؟

– النتيجة ليست الذهاب إلى الأفضل بل إلى الأسوأ وإضعاف للمناعة وتسهيل للسقوط واعتكاف الناس خدمة لمن يريد الخراب، بينما النقد الهادئ دعوة إصلاح.

التعليق السياسي

الطائف... تتمة الإصلاحات السياسية

■ حسين ماجد

يتابع الاستاذ حسين ماجد تشريح وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية عام 1989، ثم عادوا وكرّسوها دستوراً عام 1991.

ز– إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضمّ بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتمّ في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ– إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب– إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

ويبقى في الإصلاحات السياسية قضية «إلغاء الطائفية السياسية التي كرستها المادة «95» من الدستور اللبناني،

والتي تعتبر إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً يقتضي العمل على تحقيقه.

خمسون عاماً تقريباً، مضت على أمنية «ظهور الساعة المباركة، وتلغى الطائفية» ولم تظهر هذه المعجزة، بل تمّت تجزئتها، لتسهيل حضورها، وتغيير الإسم من أمنية إلى هدف، وكلف المجلس النيابي تحقيق هذا الهدف.

الطائفية هي المرض المزمن، الذي يغذي الجسم اللبناني وفي الوقت ذاته يتغذى من هذا الجسم منذ حوالي قرنين من الزمن، وقد تعاونت على رعاية الطائفية قوى داخلية وخارجية تحقيقاً لمنافع فئوية ومكاسب سياسية، وفي طليعة

هذه القوى، رجال الإقطاع، ورجال الدين، والأميران فخرالدين المعني وبشير الشهابي اللذان لم نعرف إلى أية طائفة ينتمي كل منهما، وإلى جانب هؤلاء وقفت القوى الخارجية من أتراك وقوى استعمارية أوروبية، ففرنسا تحمي الموارنة والكاثوليك، وانكلترا الدروز، وروسيا الأرثوذكس، والنمسا توزع 9000 ليرة ذهبية على المسيحيين بعد أحداث العام 1840. وأدخلت الطائفية في النصوص في عهدي المتصرفية والقائمقاميتين، بعد أن أدخلوها في الرؤوس والنفوس، وتوالت الأحداث بين الموارنة والدروز 1840، 1841، 1845، وصولاً إلى العام 1859، ونقل الصراع من إطاره القيسي– اليمني، واليزبكي – الجنبلاطي، إلى صراع طائفي ومذهبي، وتجدّدت الاشتباكات بعد 100 سنة في العام 1959، ثم في العام 1975، وما زال لبنان يعاني من ارتداداتها، وطبعاً الى جانب الاحتلال الصهيوني واعتداءاته، يُضاف اليها أخيراً خطر الإرهاب الدولي في المنطقة وعلى حدوده.

ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى أنّ النظام الطائفي قد فرض على اللبنانيين بمختلف الأساليب والوسائل المتاحة، وباستغلال

الأخطاء الاستراتيجية المرتكبة، وبدعم من القوى الخارجية القادرة، بحيث ان جميع استطلاعات الرأي العلمية الميدانية تجمع على أنّ 33 في المئة من اللبنانيين مع العلمنة الشاملة مقابل 55 في المئة، وانّ 77 في المئة مع إلغاء الطائفية السياسية مقابل 13 في المئة، وانّ 70 في المئة مع إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية مقابل 20 في المئة، وانّ 93 في المئة مع اعتماد الكفاءة في الوظائف العامة مقابل 7 في المئة.

لم تحدّد الفقرة أعلاه نوعية الإجراءات الملائمة التي على المجلس اتخاذها، ولم تذكر المدة الزمنية المتاحة للقيام بها،

وهل عبارة «على المجلس» هي ملزمة، وعدم إجرائها بمثابة عدم احترام للدستور، يوجب المحاسبة والمساءلة؟

أما الهيئة الوطنية التي يرأسها رئيس الجمهورية، فلم يتحدّد من سيشكلها، ومتى سيتمّ هذا التشكيل، ومن غير المفيد للقارئ الحديث عن هذا الموضوع، لأنّ مجلس المناصفة المسيحية الإسلامية الفعلي لم يُنتخب بعد، وانّ المجلس الصوري لم يتخذ أية إجراءات لتحقيق الهدف المنشود. ولم يبادر الى تشكيل الهيئة الوطنية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية.

أ – من المسؤول عن تنفيذ المرحلة الانتقالية التي تتضمّن إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة، الهيئة الوطنية، أو المجلس النيابي؟ وكيف تعتمد الكفاءة والاختصاص وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني. أما عبارة «هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة» هل تشمل المناصفة جميع الوظائف العامة أم تقتصر على الفئة الأولى؟ وكذلك الأمر ذاته في ما يتعلق في التخصيص؟ ويبقى التساؤل، أين قطع الجبنة للمذاهب ومن يحدد نوعها وحجمها؟

ب – ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية، لم يعد النظام بحاجة إلى وجوده وإلى خدماته فيها، وذكر الطائفة يقوم

بواجباته، ويؤدّي مهامه، في لائحة الشطب، وفي إخراج القيد، وفي سجل النفوس.

إنّ الإصلاحات السياسية التي تضمّنتها وثيقة الوفاق الوطني « الطائف» لم تحقق الاستقرار المنتظر أمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ولم تحرّر النظام اللبناني من أسباب حروبه الأهلية، وعدم تمكنه من بناء دولته المدنية العادلة المستقرة، إنها الطائفية التي ما زالت محتلة لمعظم بنود هذه الوثيقة بالتعاون مع «ميثاق العيش المشترك» بل كانت محطة انتقالية في ظروف استثنائية صعبة، تمهيداً لوضع دستور جديد يحاكي واقع وطموحات الشعب اللبناني في حياة

واحدة في ظل العدالة والمساواة والعيش الحرّ الكريم، وهذا لا يعني عدم تضمّن الوثيقة الدعوة للقيام بإصلاحات سياسية

تساعد تدريجياً على الانعتاق من القيود الطائفية، ولكن مع الأسف قد أصبحت هذه الوثيقة وإصلاحاتها أسيرة السياسيين اللبنانيين، وتفسيرها وفق أهوائهم وتنفيذها رهن إرادتهم ولخدمة أهدافهم ومصالحهم، لأنّ همّ هؤلاء الحكام هو السلطة، للقضاء على خصومهم، ولمراكمة الثروات وتسخيرها لترسيخ تحكمهم بالناس وبناء قواعدهم بينهم، تلاعب بالألفاظ وتسمية الأشياء بغير أسمائها، وسادت شعرة معاوية العلاقات السياسية والاجتماعية، وتولد القول بالتأجيل والإرجاء» مش وقتها»، كلّ ذلك للهرب من مسؤولية اتخاذ القرارات والمواقف، وكلنا يعرف طاولات الحوار في لبنان وفي الدوحة، حيث قالوا كلّ شيء ما عدا ما كان يجب أن يقولوه، لا يُستثنى منهم أحد، وكانت وثيقة الطائف سند نقل ملكية من الطائفة المارونية إلى الطائفة السنية مجاناً وبالقوة، قام بها ودفع ثمنها، ورسوم تسجيلها، الشعب اللبناني الأجير المستجير.

وأخيراً يمكننا مقاربة الإصلاحات السياسية وبإيجاز، من حيث النص ومن حيث التطبيق كما يلي:

أولاً: من حيث النص

– الصلاحيات المحدّدة للرؤساء الثلاثة غير عادلة وغير متوازنة، خاصة بحق رئيس الجمهورية.

– يوجد تشابك بين السلطات وعدم توازن، خاصة باستقلالية السلطة القضائية.

– مجلس الوزراء دون نظام داخلي ينظم أعماله ويحدد مهامه، ولا يجوز القول «ومن صلاحياته».

– يجب التفريق بين الحق، والوظيفة، والصلاحية، والمهام، والواجب، وعلى، منعاً للالتباس وضياع المسؤولية.

– يوجد انتخابات ونتيجتها إما بالإجماع أو بنسبية عدد الأصوات. وليس «ديمقراطية توافقية».

– توحيد النسب للانتخاب ولمنح الثقة وسحبها.

– تحديد الفترات الزمنية لكل عمل أو نشاط، خاصة للحكومة، وتحديد كيفية معالجة عدم قدرة رئيسها على العمل.

ثانياً – من حيث التطبيق

– غياب الإنماء، المتوازن واللامتوازن.

– الدائرة الانتخابية المحافظة، لم تعتمد.

– مجلس الشيوخ لم يستحدث.

– الهيئة الوطنية لم تشكل.

– إلغاء الطائفية السياسية لم يحدث.

الكفاءة في الوظائف لم تعتمد.

لن تستقيم الأمور ولن تستقرّ الأوضاع في ظلّ هذه الإصلاحات التي تجرأوا في ظروف مظلمة تضمينها لدستور الشعب اللبناني دون علمه، وإرادته، إلا إذا بوشر وعلى الأقلّ بتشكيل الهيئة الوطنية بمطالبة ومشاركة شعبية مستمرّة لتعيد النظر بهذه الإصلاحات.

وإلى اللقاء للتعرّف إلى الإصلاحات الأخرى وما تحقق منها في المقالة المقبلة.

إيران دولة العتبة النووية ومجمّع سوريك وديمونا 3

أيتام أميركا ولطم الخدود والفعل الروسي... وماذا عن «إسرائيل»؟

■ محمد احمد الروسان*

إنّ إستراتيجية الاحتواء التي سبق وطبقتها واشنطن في غرب أوروبا وتركيا خلال الحرب الباردة، قد أتاحت للولايات المتحدة الأميركية السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية على الأوروبيين، والآن فقد آن الأوان لاستخدام معطيات استراتيجية الاحتواء هذه ضمن صيغة جديدة معدّلة لجهة تفعيل مفاعيل إسقاطها على منطقة الخليج والشرق الأوسط وسورية وإيران معاً. فمن أجل أن تثبّت الدولة العبرية وجودها، فإنها تسعى دائماً وبثبات إلى تحقيق تفوّق استراتيجي، وهذا الكيان العبري لا يجد وسيلة لبقائه الاّ بتحوّله بالكامل إلى ثكنة عسكرية، وبامتلاكه السلاح النووي، حيث ذهب إلى تطوير البرامج النووية التي تستخدم للأغراض العسكرية، وصناعة القنابل الذرية، ففي العاشر من آب عام 1948، وبعد شهرين على قيام هذا الكيان العبري الطارئ على التاريخ والجغرافيا في المنطقة، أنشئت «مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية ناجال سوريك التابعة لوزارة الحرب الإسرائيلية»، كما وضعت الخطط لبناء مفاعلات نووية ومسرعات ذرية وإنتاج الماء الثقيل والحصول على اليورانيوم المخصّب، ولهذا التسليح العبري أبعاده الاستراتيجية، إنها ليست مشكلة حدود أو سيادة، بل مشكلة بقاء مادي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وهي مسألة بقاء لا للشعب اليهودي في الأراضي المحتلة عام 1948 فقط، بل للشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم.

والحديث عن السلاح و/أو البرنامج النووي «الإسرائيلي»، يتمّ تجاهله تماماً وكأنّ هذا البرنامج و/أو السلاح لا يشكل خطراً أو تهديداً أو تقويضاً للسلام والأمن في المنطقة، التي تعدّ أكبر المناطق في العالم التهاباً وتوتراً بسبب الاحتلال العبري للأراضي العربية المحتلة / الجولان السوري، مزارع شبعا، قرية الغجر، وكذلك الأرض الفلسطينية المحتلة / عامي1967 و 1948.

والمفارقة المضحكة المبكية هي: وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأميركية تتبنى بنفسها منذ فترة مسألة حظر أسلحة الدمار الشامل، الاّ أنها رفضت منذ سنوات التصديق على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية، بل أنّ واشنطن لم تتخذ موقفاً مناهضاً لامتلاك «إسرائيل» أسلحة الدمار الشامل، وتجاهلت المواقف العربية والدولية الحيّة، الرافضة للسلاح النووي «الإسرائيلي»، حيث تمتلك «إسرائيل» أخطر وأفتك الأسلحة النووية، ويهدّد المنطقة العربية وغير العربية بأسرها، وقد رفضت أميركا باستمرار الدخول في اتفاقية حظر إنتاج وتطوير الأسلحة النووية أمام سمع العالم وبصره وصمّ أذنيه عما يجري في مفاعل ديمونا، وبما أنّ أسلحة الدمار الشامل «الإسرائيلية» تؤدّي إلى اختلال التوازن العسكري في المنطقة، فمعنى هذا أنّ مقولات وعبارات السلام المقبل /السلام الوهم، وخريطة الطريق الأميركية، عبر مفاوضات التقريب / خريطة تصفية القضية الفلسطينية / والدولة الفلسطينية الواقعية/ على رأي سلام فياض/ مجرد أوهام ستذهب أدراج الرياح في ظلّ خطط قادة هذا الكيان الطارئ على كلّ شيء.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في بدايات شهر شباط من عام 2008، حدثت عملية استشهادية مزدوجة في قرية ديمونا، جعلت الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» وعلى رأسها (الشاباك)، أن أصيبوا جميعاً بالصدمة، بفعل عملية استشهادية مزدوجة بطولية نوعية، خاصة أنها جاءت في قلب بلدة ديمونا، حيث تقع في أقصى جنوب فلسطين المحتلة عام 1948، ويوجد بالقرب منها مفاعل ديمونا الإرهابي النووي، والتساؤل الذي طرحته (الشاباك) على نفسها ولا تزال هو: اليوم نجحوا في تخطي كلّ الإجراءات الأمنية المشدّدة في ديمونا وحولها، وكانت العملية المزدوجة ناجحة بكل المقاييس! ماذا لو وصلوا غداً و/أو بعد غد إلى ديمونا نفسه (المفاعل) وفجّروه؟! إنها كارثة حقيقية على «إسرائيل» والمنطقة والعالم!

وإلى جانب مفاعل ديمونا، تمتلك «إسرائيل» مفاعل نووي آخر في قلب فلسطين المحتلة عام 1948 على الساحل المتوسطي اسمه مفاعل (سوريك) النووي، الذي قدّمه الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور عام 1955، حيث ما يظهر للعيان من مفاعل «سوريك» هو: المنشأة المخصصة لمشروعات لا علاقة لها بالقنبلة الذرية، كتطوير منظومة الرؤية الليلية و/أو الكاميرات النووية، كما يجري العلماء في «سوريك» أبحاثاً حول وسائل ضبط المقاومين الاستشهاديين من خلال أجهزة يمكنها رؤية ما تحت الملابس. فهذه الدولة العبرية الطارئة على الجغرافيا والتاريخ، وانْ كانت تمارس سياسة الغموض النووي في برنامجها النووي العسكري الإرهابي، فإنّها في المقابل لا تخفي مشروعاتها للأسلحة التي يستخدمها القنّاصة، بحيث تتيح قياس سرعة الريح من خلال التصويب نحو الهدف، بالإضافة إلى ليزر آخر يحدّد المسافة.

وتبلغ قوّة هذا المفاعل خمسة ميغاوات، حيث وضع قلب المفاعل تحت تسعة أمتار من الماء المنزوع منه المعدن الأزرق الباهت البالغ الشفافية، حيث ظاهر هذا المفاعل يقوم بأبحاث تطبيقية لتطوير منتجات تكنولوجية رفيعة المستوى، و«سوريك» هذا يماثل ويتساوق في الهدف والغاية من مفاعل «ديمونا»، على اعتبار أنه يقوم بتطوير الأسلحة النووية، وانْ كان يعدّ المفاعل الوحيد في العالم الذي لا يضمّ دائرة للفيزياء النووية.

فمجمّع «سوريك» مسؤول مسؤولية كاملة، عن الأبحاث وتطوير الأسلحة النووية وتصنيعها أيضاً، وبشكل لافت لأجهزة استخبارات عالمية تعمل في الشرق الأوسط، باعتبار الأخير ساحة صراع، ويعدّ مفاعل ديمونا، المفاعل الأول في «إسرائيل» وموجود في صحراء النقب، وقد بني بمساعدة من الفرنسيين أواخر الخمسينات وقوته ما بين 40 إلى 150 ميغاوات وينتج البلوتونيوم المخصص للاستخدام العسكري، حيث أحاطت «إسرائيل»، نشاطاتها النووية بالغموض، ورفضت وما زالت، تأكيد و/أو نفي امتلاكها السلاح الذري الإرهابي، وكذلك ترفض توقيع معاهدة الحدّ من الانتشار النووي وزيارات مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مفاعل «ديمونا» والى أمكنة خاصة في مجمع «سوريك» النووي على الساحل المتوسطي في الأراضي المحتلة عام 1948، بفعل مساندة الولايات المتحدة الأميركية، هذه المساندة التي هي نتاج سياسات ازدواجية في التعامل مع الملفات النووية الأخرى، وخاصة المفاعل النووي «الإسرائيلي» الإرهابي العسكري.

خطر تصدّع «ديمونا»!

إنّ خطورة مفاعل ديمونا النووي تكمن، أنّه يقع في منطقة بحكم موقعها وتاريخها الزلزالي، فإنّ تعرّضها لزلزال أمر وارد وغير مستبعد، وهذا إنْ حدث سوف يؤدّي إلى تصدّع هائل في جدران مفاعل ديمونا النووي، وقد أشار الخبير مردخاي فعنونو الذي اعتقل في السجون الإسرائيلية لمدة 18 عاماً، بعد أن كشف للعالم امتلاك الدولة العبرية (والأخيرة هي الطارئة على الجغرافيا والتاريخ في المنطقة والعالم) لهذا المفاعل النووي، أكد فعنونو أنّ تعرّض المنطقة لهزّة أرضية قوية من شأنه أن يؤدّي إلى شروخ وتصدّعات في جدران المفاعل، وسوف يؤدّي ذلك إلى تعرّض المنطقة والعالم إلى كارثة نووية أكبر بكثير من الكارثة النووية التي حصلت في مفاعل تشرنوبيل، حيث مباني ومنشآت المفاعل والذي أقامه الكيان العبري، قبل أكثر من خمسين عاماً وأزيَد من ذلك، تعاني حالياً من شقوق بفعل الهزّات الأرضية المتتالية، وأنّ مباني المفاعل لم تعد صالحة وآمنة وفق المعايير والمقاييس العلمية العالمية، وعليه لم تعد الدول العربية وشعوبها آمنة كطفل في سريره، وبعد احتلال بغداد في 9/4/2003، وهو يوم سقوط الشريك الاستراتيجي الاقتصادي للأردن/الدولة والشعب.

في الوقت الذي شنّت فيه واشنطن ولندن، ومن حشدت إليه من الدول إلى جانبهما في عام 2003 وما زالتا، لحرب ضروس على العراق الدولة والشعب والحضارة، في تحدّ سافر ومقلق، بزعم إنقاذ العالم من أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتي لم يتمّ العثور عليها حتّى الآن، وفي ذات الوقت الذي ترتفع فيه عقيرة لهجة التهديدات الأميركية والأوروبية بالرغم من توقيع اتفاق فيينا، لكلّ من إيران الدولة المسلمة وسورية الدولة العربية (بالرغم من الحرب بالوكالة عليها منذ خمس سنوات وأزيَد) وغيرهما من الدول، لمجرد الارتياب والخوف في سعي تلك الدول لإعادة أو تطوير برامجهم النووية السلمية، نجد فيه «إسرائيل» تسعى إلى تطوير برنامجها النووي العسكري السري، وتعقد مزيد من الاتفاقيات السرية مع واشنطن وغيرها من دول السلّة والجوقة، والتي تقضي بأنّه في وسع «إسرائيل» أن تمضي قدماً في برنامجها النووي، كيفما شاءت ما دام الأمر قد بقي طي الكتمان!

مفاعل ديمونا

سادس ترسانة نووية في العالم

إنّ الدولة العبرية بأسلحة دمارها الشامل، وبرنامجها النووي العسكري السري (عمره قارب الخمسين عاماً) وما يحويه من نظم التسليح النووي الخطيرة، يؤكد أنّ «إسرائيل» دولة إرهابية بامتياز، وجديرة بالانخراط في دول محور الشرّ، والتي يجب على العالم أجمع محاربتها عسكرياً واقتصادياً، كيف لا وهي (أي إسرائيل) تمتلك سادس ترسانة نووية في العالم، من بينها أسلحة نووية ذات تكتيكات صغيرة وألغام نووية، علاوة على صواريخ متوسطة المدى تطلق من البحر والجو وتقوم بتطوير قنبلة النيترون!

إنّ سياسة الغموض النووي التي تمارسها «إسرائيل»، منذ اغتيال الرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي، والأخير مارس ضغوطاً على «إسرائيل» وبقي متربّصاً بها إلى أن تمّ اغتياله، وتحديداً في عهد غولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية عام 1969، والتي وصفها يوماً ما فرانسوا ميتران لشدة قباحتها بقوله: «يا الله كأنّها سقطت للتو من مؤخرة يهوذا»، حيث وصلت إلى تفاهم مع الأميركان حول برنامج «إسرائيل» النووي السري، ومن هنا يجب أن لا تستمرّ هذه السياسة النووية «الإسرائيلية» الغامضة، حيث تعدّ هذه السياسة دليلاً على المساعي الإسرائيلية الفاشية، ودليلاً على السياسات الأميركية المتخاذلة في المنطقة والعالم أجمع، وما صرّح به جيمي كارتر قبل ثماني سنوات من الآن (أذكر ذلك جيداً)، في مهرجان أدبي بريطاني في مقاطعة ويلز، أنّ «إسرائيل» تملك أكثر من 150 رأساً نووياً، فهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط الآن والتي تمتلك أسلحة نووية هائلة، ومع ذلك نجد هذه الدولة العبرية الطارئة على الجغرافيا والتاريخ في المنطقة الشرق أوسطية، لم تؤكد ولم تنف هذه المعلومات القديمة الجديدة والتي تفوّه بها كارتر، معتمداً على سياسة الغموض النووي في برنامجها العسكري السري والذي يهدّد الأمن والسلم العالميين.

إنّ الإشعاعات النووية من المفاعل النووي «الإسرائيلي» في ديمونا، لها تأثير واضح على الحوامل والأجنة تحديداً، فهي تسبّب تشوهات خلقية، واجهاضات متكرّرة، ومشاكل في النمو، وعقم للرجال، وعقم للنساء، كذلك سوء تغذية للأطفال، كلّ ذلك وأزيَد منه سواءً في غزّة والضفة الغربية، وكذلك يمتدّ أثرها إلى جنوب الأردن الصامد، فالأطفال يولدون بأوزان قليلة، وبقامات قصيرة، فمستوى الفقر في غزّة يصل إلى ذروته العالية المتفاقمة، مع استمرار الحصار وفي الضفة الغربية أيضاً، وانْ كان طبعاً أقلّ من غزّة، الأمر الذي يؤثر على صحة الحوامل وعدم قدرتهن على معالجة ومقاومة تأثير هذه الإشعاعات، كما أنّ 60 في المئة من النساء الحوامل يعانين من مرض فقر الدم.

تساؤل أخير

التساؤل الأخير هو: هل بدأ البلدربيرغ الأميركي وعبر الاتفاق بين إيران والسداسية الدولية، في الشروع باستراتيجيات الاختراق النظيف للدولة الإيرانية، عبر الأدوات من المعارضة الإيرانية الخارجية ذات الارتباطات الموساديّة، والخلايا النائمة منها وغيرها في الداخل الإيراني، كما فعلت في جلّ المنطقة حتّى اللحظة، بحيث لا تلوّث أياديها بدماء غيرها؟ وهل شرع الاستثمار في الطبقة الوسطى الإيرانية، لإحداث التغييرات السياسية المطلوبة وللتمهيد لتفجير إيران من الداخل؟

*محام، عضو المكتب السياسي
للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.0pi.com
mohd__ahamd2003@yahoo.com